صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري

EFG HERMES
المجموعة المالية هيرميس

بنك فيصل الإسلامي المصري
FAISAL ISLAMIC BANK OF EGYPT

التقرير الربع سنوي

الربع الرابع ٢٠٢١

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة اسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصرفي من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر- ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	١٢٥,٥٧ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٤,٧٥ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الاسلامي المصري

تليفون ١٩٨٥١

فاكس +٢٠٢-٣٣٧٦٢١٢٨١

العنوان الالكتروني http://www.faisalbank.com.eg

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الرابع ٢٠٢١	٩,٩%
٢٠٢١	١٢,٧%
٢٠٢٠	-٤,٠%
منذ ٥ سنوات	٢٢,٧%
منذ التأسيس	١٢٣,٧%

توزيع الأصول

الاداء

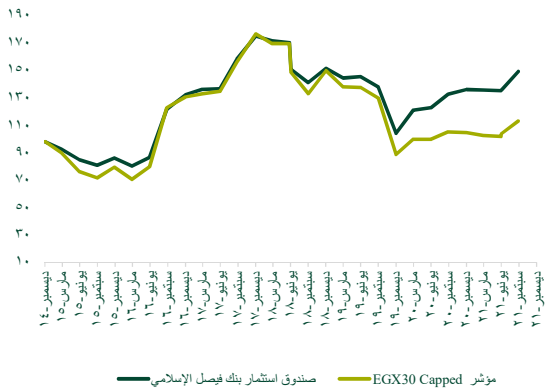

تحليل السوق

أداء الربع الرابع من عام ٢٠٢١:

أنهى مؤشر EGX30 Capped العام بشكل ايجابي، حيث كان الربع الرابع أقوى ربع في العام محققا عائد بنسبة ١٠,٤٢٪ ، مما رفع الأداء منذ بداية العام حتى تاريخه إلى المنطقة الإيجابية بارتفاع ٧,٤٢٪. كان ارتفاع المؤشر مدفوعا بشكل أساسي بقطاعي العقارات والبنوك. شهد الربع الرابع ارتفاع كل من مصر الجديدة للإسكان ومجموعة طلعت مصطفى بنسبة ٣٦,٧٥٪ و ٢٢,٩٠٪ على التوالي. بينما في قطاع البنوك ، ارتفع سهم البنك التجاري الدولي وكريدي أجريكول بنسبة ٢٤,٢١٪ و ٣١,٦٢٪ على التوالي.

بدأ الربع بأداء جيد من أسهم شركات الأسمدة والبتروكيماويات، مدفوعة بارتفاع الأسعار العالمية للسلع. انتهى هذا الارتفاع في بداية نوفمبر بعد تعديل أسعار الغاز من ٤,٥ دولار أمريكي / مليون وحدة حرارية إلى ٥,٧٥ دولار أمريكي / مليون وحدة حرارية لمنتجو الأسمنت والحديد والصلب والبتروكيماويات والأسمدة. وبعد فترة قصيرة، تم تعديل أسعار بيع الأسمدة المحلية من ٣٢٠٠ جنيه للطن إلى ٤٥٠٠ جنيه للطن.

وشهد هذا الربع أيضًا الاكتتاب العام لشركة E-Finance مع خطة أولية لطرح ما يصل إلى ١٦٪ من الشركة ؛ ومع ذلك ، فإن الاهتمام القوي من المستثمرين الأجانب دفع الحكومة إلى زيادة حجم الطرح إلى ٢٦٪ من الشركة (٣٧٠ مليون دولار أمريكي). علاوة على ذلك ، قدمت الحكومة عرضًا ثانويًا لـ ١٠٪ من شركة أبو قير للأسمدة في السوق (١٤٠ مليون دولار أمريكي) حيث تمت تغطية الاكتتاب ٣ مرات.

قادت الدار العقارية عرض شراء حصة في سوديك بسعر ٢٠ جنيهاً مصرياً للسهم الذي تمت الموافقة عليه هذا الربع ، مما عزز أداء الشركات العقارية الأخرى المدرجة مثل مصر الجديدة للإسكان ومجموعة طلعت مصطفى ومدينة نصر للإسكان.

السوق المصري

برنامج الخصخصة حافز رئيسي

تهدف الحكومة المصرية إلى زيادة نسبة تواجد الأجانب في السوق المصري عن طريق استئناف برنامج الخصخصة من اجل جذب أموال اجنبية جديدة.
نعتقد أن إعادة إحياء برنامج الخصخصة سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية في السوق المصري و يخلق عمق و تنوع أفضل للسوق مما يزيد من جاذبيته للمستثمرين. و قد اعلنت الحكومة نيتها استمرار برنامج الطروحات خلال عام ٢٠٢٢ مع ترقب العديد من المستثمرين للطروحات خاصة بنك القاهرة.

الأرباح و نسب النمو

ارتفعت أرباح الشركات المصرية ب٧٠% خلال الـ٩ أشهر الأولى من ٢٠٢١ مع الوضع في الاعتبار أن هذه النسبة مدعومة بانخفاض الأرباح عن المعدلات الطبيعية في ٢٠٢٠ نتيجة جائحة كورونا. هذا و نتوقع ارتفاع أرباح الشركات ب٢٠% خلال ٢٠٢٢. من الجدير بالذكر أن السوق لم يحقق أداء يتماشى مع التعافي الذي حدث في الأرباح خلال ٢٠٢١ حيث ارتفع مؤشر EGX30 ب١٠.٢% فقط. و بناء عليه يتداول السوق على مضاعف ربحية يقدر ب٧.٣ مرة في ٢٠٢١ و ٦.٤ مرة في ٢٠٢٢.

النظرة المستقبلية

يتداول السوق المصري كجزء من مؤشر MSCI للأسواق الناشئة مع ٢٥ سوق اخر و بناء عليه يتأثر أداء السوق المصري بأداء الأسواق الناشئة خاصة في ظل التدفقات النقدية الأجنبية للأسواق الناشئة سواء دخولا او خروجا. هذا وقد تأثر

العام	عائد MSCI EM بالدولار الامريكي	عائد MSCI Egypt بالدولار الامريكي
٢٠١٧	%٣٤,٣٠	%٤,٦٠
٢٠١٨	%١٦,٦٠-	%١٧,٤٠-
٢٠١٩	%١٥,٤٠	%٤٠,٥٠
٢٠٢٠	%١٥,٨٠	%٢٥,١٠-
٢٠٢١	%٥,٧٠	%٤,٦٠-
٥ سنوات مجمعة	**%٣,٨٠-**	**%٤٢,٩٠**

و قد حدث تراجع أداء السوق المصري مقارنة بمتوسط أداء مؤشر MSCI EM لثلاثة أسباب رئيسية: ١) ضعف مستوى سيولة السوق المصري بالدولار الأمريكي تبعد بعض المستثمرين عن السوق المصري، ٢) بعض التخوف من المستثمرين الأجانب عقب مشاكل الحوكمة الخاصة بالبنك التجاري الدولي، ٣) بعض القلق الناتج من التوتر السياسي بين مصر و اثيوبيا على مياه نهر النيل.

من الجدير بالذكر أن الفترة الماضية شهدت تحسن في نسبة تواجد المستثمرين الأجانب مع استقرار إدارة البنك التجاري الدولي و معاودة الحكومة لبرنامج الطروحات العامة في البورصة المصرية. و بناء عليه فقد تحسن أداء السوق خلال النصف الثاني من ٢٠٢١ حيث ارتفع مؤشر EGX30ب١٦,٥% خلال النصف الثاني من ٢٠٢١ مقارنة بانخفاض يقدر ب١٠,٤% في مؤشر MSCI EM و هو ما ادى إلى أن السوق المصري يحقق أداء افضل من متوسط الأسواق الناشئة خلال ٢٠٢١ و هو ما نتوقع حدوثه في ٢٠٢٢ ايضا.

و بناء عليه و رغم حركة السوق في الـ٦ اشهر الماضية إلا أن السوق مازال يتداول بعيدا عن متوسط مضاعف الربحية التاريخي و هو ما يتجلى في الأسعار المنخفضة التي تتداول عليها الأسهم في أغلب قطاعات البورصة المصرية.

التطورات الاقتصادية

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري بالحفاظ علي أسعار الفائدة ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٨,٢٥% وسعر الإقراض لليلة الواحدة عند ٩,٢٥%، مما كان متوقع قام البنك المركزي بتخفيض أسعار الفائدة بـ٥٠,٠% منذ بداية السياسة التوسعية في فبراير ٢٠١٨ حتي نوفمبر ٢٠٢٠. تعتقد أن نظرا للسياسة المتشددة عالميا أن نتوقع تخفيضات في أسعار الفائدة في الفترة القادمة.
- أشارت وزارة التخطيط أنه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة ٦-٧٪ في الربع الحالي (الربع الثاني من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢) ، ومن المتوقع أن يسجل العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ نمو إجمالي الناتج المحلي في حدود ٥,٥-٧,٥٪. نلاحظ أن النمو في الربع الأول من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ بلغ ٩,٨٪ مدعوما بتأثير منخفض في العام السابق بسبب قيود إغلاق COVID-19.
- أعلنت وزارة المالية أن إجمالي عجز الموازنة بلغ ٢٦٧ مليار جنيه في الخمس أشهر من العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ الذي يمثل ٣,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي مقابل ٣,٢٪ في العام السابق. وجاءت الزيادة في العجز انعكاساً للزيادة في إجمالي الإيرادات بنسبة ٦,٥٪ مقابل زيادة في إجمالي الإنفاق بنسبة ١٦,١٪. يعود السبب الأساسي للزيادة في النفقات إلى زيادة في مدفوعات الفوائد بنسبة ٢٣٪ التي تمثل ٤٠٪ من إجمالي النفقات.
- قررت الحكومة المصرية زيادة سعر بيع الغاز الطبيعي للصناعات كثيفة الاستهلاك (الحديد والصلب والأسمنت والأسمدة والبتروكيماويات) إلى ٥,٧٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية بنسبة ارتفاع نحو ٢٨%. من المتوقع أن يؤثر ذلك على شركات الحديد والأسمدة بسبب استخدامها الغاز بشكل رئيسي في الإنتاج، أما مصانع الأسمنت فتستخدم الفحم في الانتاج.
- أودعت المملكة العربية السعودية ٣,٠ مليار دولار في البنك المركزي المصري، ومدت أجل استحقاق ٢,٣ مليار دولار أمريكي من الودائع الحالية. وتعتبر هذه خطوة داعمة لوضع الاحتياطي الأجنبي لمصر مما يعزز من احتياطي العملات الأجنبية في البلاد لتلبية احتياجاتها التمويلية في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢.
- أعلن البنك المركزي عن ارتفاع الاحتياطي النقد الأجنبي خلال شهر ديسمبر ليبلغ ٤٠,٩٣مليار دولار مقارنة بـ٤٠,٩١ مليار دولار خلال شهر نوفمبر، مما يعني نسبة تغطية للواردات ٦,٩ شهر.